



مجلة أريد الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عدد خاص (2)، المجلد السادس، مارس 2024

“The Semiotic Approach in Understanding and Analyzing the Quranic Discourse among the Ash’arites”

Dr. Zuhair bin Saleh Al-Messilini

Department of Islamic Theology, Gorgan Branch, Al-Mustafa International University, Tunisia

المنهج الدلالي في فهم وتحليل الخطاب القرآني عند الأشاعرة

د. سيد زهير المسيليني

قسم علم الكلام الإسلامي، فرع جرجان، جامعة المصطفى العالمية، تونس

zohir_mesilini@miu.ac.ir

arid.my/0008-6801

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2024.s.79>

ARTICLE INFO

Article history:

Received 22/12/2023

Received in revised form 19/01/2024

Accepted 11/02/2024

Available online 01/03/2024

<https://doi.org/10.36772/arid.aijssh.2024.s.79>

ABSTRACT

This research studies, “The semantic approach in understanding and analyzing Quranic discourse” from the perspective of a semantic study that aims to clarify the most important tools of semantic research and their role in revealing the secrets of Quranic discourse, as the study of semantics is considered one of the most important topics on which understanding the text and discourse between the speaker and the listener is based. It has great merit in understanding the text and arriving at the speaker’s intent. Semantic research is considered one of the most important branches of Arabic linguistics and one of its most important topics. Its importance increases if it is linked to understanding and analyzing religious text and discourse, whether that text and discourse is a Qur’anic text or a noble Prophetic hadith. The student of the Qur’anic text and Hadith al-Nawawi must do his best and take into account all the angles of meaning and its tools in order to arrive at the true meaning of the Shariah behind the words and verbal discourse. In light of this, I used the descriptive and analytical approach in order to understand the semantic approach in the discourse of the Holy Qur’an. The scope of the research expanded into four sections as follows: 1) The first topic: I placed it under the title “Conceptual Principles” 2) The second section: It was responsible for researching “mechanisms for understanding Quranic discourse.” 3) The third topic: In which I talked about “Types of significance in the Qur’anic discourse.” 4) The fourth section: I devoted it to mentioning a group of samples and applications for semantic research in the Holy Qur’an and demonstrated their impact on the coherence between verbal and conceptual meaning in Quranic discourse. The conclusion was to mention the most important findings that I reached through the research.

Keywords: method, connotation, Quranic discourse, types of connotations, mechanisms of connotation, understanding the text.

المخلص

يدرس هذا البحث «المنهج الدلالي في فهم وتحليل الخطاب القرآني» من منظار دراسة دلالية تهدف إلى تبين أهم أدوات البحث الدلالي ودورها في الكشف عن أسرار الخطاب القرآني، حيث تعتبر مبحث الدلالة من أهم المباحث التي يركز عليها فهم النص والخطاب بين المتكلم و المستمع، فلها الفضل الكبير في فهم النص والتوصل الي مراد المتكلم، ويعتبر البحث الدلالي من أهم فروع علم اللغة العربية ومبحث من أهم مباحثها، وتزداد أهميته إذا كان مرتبطاً بفهم وتحليل النص والخطاب الديني سواء كان ذلك النص والخطاب نص قرآني أو حديث نبوي شريف، حيث يتحتم علي الدارس للنص القرآني والحديث النووي أن يبذل ما بوسعه ويأخذ بعين الاعتبار جميع زوايا الدلالة وأدواتها بغية التوصل إلي المراد الحقيقي للشارع من وراء الألفاظ و الخطاب اللفظي. وعلى ضوء هذا استخدمت المنهج التوصيفي والتحليلي من أجل فهم المنهج الدلالي في خطاب القرآن الكريم، فكانت معالم البحث متسعة لثلاث مباحث على النحو التالي:

- (1) المبحث الأول: وجعلته تحت عنوان «المبادئ التصورية»
 - (2) المبحث الثاني: حيث تكفل بالبحث عن «أسس المنهج الأشعري في فهم وتحليل الخطاب القرآني»
 - (3) المبحث الثالث: موقف الأشاعرة من ظاهر الخطاب القرآني
 - (4) المبحث الرابع: «آليات فهم الخطاب القرآني» عند الأشاعرة
- وكان مسك الختام ذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث

الكلمات المفتاحية: المنهج، الدلالة، الخطاب القرآني، أنواع الدلالة، آليات الدلالة، فهم النص

المقدمة

من المعلوم أن المدارس الفكرية و الكلامية في عالنا الإسلامي بتشعبها و اختلاف مبانيها و أدواتها المعرفية المستخدمة فيها لا يمكن اجتماعها علي منهج واحد و نمط عام في فهمها للعقيدة الإسلامية و استنباطها للمسائل الكلامية، فإن من هذه المدارس ما يبتني منهجه علي التحليل العقلي ومنها ما يعتمد علي النقل ومنها ما يستوحي عقائده من الذوق و الإلهام و ما الي ذلك من المناهج المطروحة في عالنا الإسلامي و هذا ما حدا بالعلماء في العصر الحديث بتخصيص قسم من جهودهم و صرف شطر من أعمارهم في معرفة مناهج البحث في كل مدرسة من المدارس الكلامية و الفكرية ، و هو ما يسمونه بـ: علم المنهج أو علم المنهجية = (methodology) حيث بذلوا ما بوسعهم للإحاطة بأراء الفرق و المذاهب الإسلامية و تأريخها مع المقارنة بين مدارسها، وقد تفاوتت أساليبهم في البحث بحسب تنوع المقاصد و الأغراض ،بين مؤلف في الآراء و الديانات العامة، و بين مقتصر علي آراء الإسلاميين ،أو علي فرق مخصوصة، و من مكنت علي النقل المجرد للآراء ،أو منتصر لبعض الأقاويل، أو راد علي مخالفيه ، و من مركز علي ذكر المواضع الخلافية ،و الي غير ذلك من مختلف الأساليب التي اتخذوها ، و الطرق التي سلكوها في كتبهم ومؤلفاتهم.

و الذي نصبوا إليه في هذه الورقة البحثية هو تقديم دراسة تحليلية عن «المنهج الدلالي في فهم وتحليل الخطاب القرآني» عند الأشاعرة، مع التركيز علي تحليل و توضيح الأصول و المباني العامة التي يركز عليها المنهج الأشعري في فهم خطابات القرآني الكريم في مجال العقيدة و مباحث الصفات الإلهية عامة و الصفات الخيرية خاصة، مركزين في نفس الوقت على القراءة الموضوعية للمراحل التي مر بها المنهج الأشعري في المسألة المبحوث عنها، متجنبين الأساليب غير العلمية ، كالتزييف و التزوير و التحريف و إسناد الآراء الي الأشخاص و المذاهب من دون مراجعة الي مصادرهم الأصلية. فكانت معالم البحث متسعة لمقدمة و أربع مباحث علي النحو التالي:

(1) المقدمة: تحدثت فيها عن خمس مسائل مهمة وهي: أهمية البحث، مشكلة البحث، أهداف البحث، الدراسات السابقة، منهج البحث.

(2) المبحث الأول: وجعلته تحت عنوان «المبادئ التصورية»

(3) المبحث الثاني: حيث تكفل بالبحث عن «أسس المنهج الأشعري في فهم وتحليل الخطاب القرآني»

(4) المبحث الثالث: موقف الأشاعرة من ظاهر الخطاب القرآني

(5) المبحث الرابع: «آليات فهم الخطاب القرآني» عند الأشاعرة

أهمية البحث

البحث عن المنهج الدلالي في فهم وتحليل الخطاب القرآني له أهمية كبيرة لدى الأشاعرة وفي الدراسات الإسلامية بشكل عام، وذلك لعدة أسباب:

1. **التأصيل العقلائي:** يعتبر الأشاعرة التأصيل العقلائي للعقيدة والفهم الدقيق للنصوص القرآنية أمرًا بالغ الأهمية. فهمهم للقرآن يستند إلى التأمل والتدبر العقلي والمنهج الدلالي للنصوص.
2. **التوسط بين العقل والنقل:** تعتبر المنهجية الدلالية لفهم القرآن وسيلة للتوسط بين العقل والنقل. فالأشاعرة يركزون على إدراك الدلالات العقلية للنصوص القرآنية ومطابقتها مع المنطق والعقل.
3. **التأكيد على التفسير العقلائي:** يسعى الأشاعرة في فهم الخطاب القرآني إلى إبراز الجوانب العقلانية والمنطقية في التفسير، مما يعزز فهمًا متوازنًا للنصوص ويحد من التأويلات الأحادية البعد.
4. **تفادي الانحرافات:** من خلال المنهج الدلالي، يمكن للأشاعرة تفادي الانحرافات في التفسير القرآني والوقوف على الدلائل الدقيقة المعتمدة على النصوص والمنطق.

وعليه بشكل عام، فإن البحث عن المنهج الدلالي في فهم الخطاب القرآني عند الأشاعرة يسهم في بناء فهم دقيق ومتوازن للتعاليم القرآنية وتطبيقها في الحياة اليومية وفي مجالات الفقه والأخلاق وغيرها.

مشكلة البحث:

لا شك أن المنهج الدلالي يعتبر أداة مهمة في الفهم العميق للقرآن الكريم وفهم مضامينه بشكل أكثر دقة وتأمل، وهذا يتضمن فهم الدلالات العميقة للآيات والرموز القرآنية، حيث يمكن للمنهج الدلالي أن يساعد في توجيه هذا التأمل بشكل أكثر دقة، خاصة عند تفسير المفاهيم العقائدية والفقهية التي تعتمد على الدلالات والمعاني اللغوية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنهج الدلالي أن يساعد في فهم القرآن بمنظور معاصر، حيث يمكن استخدام أساليب الدلالة والتحليل لتطبيق القيم الدينية والأخلاقية على قضايا العصر الحديث، ومع ذلك، يجب ملاحظة أن استخدام المنهج الدلالي يجب أن يكون متوازنًا، ويجب توجيهه بعناية لضمان عدم التعارض مع المفاهيم الأساسية في العقيدة الإسلامية والتقاليد الفقهية السائدة، ومن بين المشكلات التي قد تواجه البحث عن المنهج الدلالي في فهم وتحليل الخطاب القرآني في مجال العقيدة الأمور التالية:

1. **التوتر بين العقل والنقل:** قد يواجه الباحثون توترًا بين محاولة فهم النصوص القرآنية بمنهجية دلالية وبين التقدير الكامل للنصوص بما يعتبره النقل الديني الصحيح، هذا التوتر يمكن أن يؤدي إلى صعوبة في تقديم تفسيرات مبتكرة أو مختلفة عن التقليد السائد.
2. **التحديات المنهجية:** قد يواجه الباحثون صعوبة في تطبيق المنهج الدلالي بشكل صحيح ومناسب، خاصة إذا لم يكونوا ملينين بكافة جوانب هذا المنهج ولم يتلقوا التدريب اللازم في تحليل الدلالات القرآنية.
3. **التناقضات النظرية:** قد تظهر تناقضات نظرية بين المنهج الدلالي وبين بعض الاعتقادات، مما قد يجعل الباحث يواجه صعوبة في توفيق بينها أو في تقديم تفسيرات متناسقة.

4. **تأثر بالتقاليد الفكرية:** قد يكون للباحثين تأثير كبير من التقاليد الفكرية والفقهيّة التي قد تعرقل استخدام المنهج الدلالي بشكل مستقل وحر.

وبشكل عام، تتطلب البحث في المنهج الدلالي لفهم الخطاب القرآني التفكير النقدي والتحليل العميق لتجاوز هذه المشكلات وتحقيق فهم شامل ومتوازن للنص القرآني.

أهداف البحث

أهداف البحث عن المنهج الدلالي في فهم وتحليل الخطاب القرآني عند الأشاعرة تتمحور حول عدة نقاط:

1. **تحقيق فهم عميق ومتوازن للقرآن:** يهدف البحث إلى تحقيق فهم دقيق وعميق للخطاب القرآني، بما يتيح للمفسرين والعلماء فهماً أفضل لمضامين القرآن وتطبيقاتها في الحياة اليومية.
2. **توضيح الرسالة القرآنية بأسلوب عقلائي:** يهدف البحث إلى توضيح الرسالة القرآنية بأسلوب عقلائي ومنطقي، مما يساهم في جعل الدين مفهوماً ومقبولاً لدى الناس ويساهم في توجيههم نحو الصواب.
3. **تفسير القرآن بمنهجية علمية معاصرة:** يهدف البحث إلى تفسير القرآن باستخدام منهجية علمية معاصرة تتماشى مع التطورات الفكرية والعلمية في العصر الحديث.
4. **تقديم تفسيرات مبتكرة ومتنوعة:** يسعى البحث إلى تقديم تفسيرات جديدة ومبتكرة للآيات القرآنية، تعتمد على المنهج الدلالي وتأخذ بعين الاعتبار السياق الاجتماعي والتاريخي للنصوص.
5. **المساهمة في بناء فهم ديني متوازن:** يهدف البحث إلى المساهمة في بناء فهم ديني متوازن ومتكامل، يجمع بين النصوص الدينية والعقلانية والمنطقية، مما يساهم في تجنب التطرف والغلو في الدين.

الدراسات السابقة

يوجد عدد من الأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت المنهج الدلالي في فهم الخطاب القرآني عند الأشاعرة، ونشير إلي بعض الأمثلة على الأبحاث التي تناولت المنهج الدلالي في فهم الخطاب القرآني عند الأشاعرة، تقدم هذه الأبحاث تحليلات مفصلة وعميقة للمفاهيم القرآنية والعقائدية من وجهة نظر الأشاعرة وباستخدام المنهج الدلالي:

1. رسالة ماجستير بعنوان "المنهج الدلالي في فهم خطاب القرآن الكريم عند الأشاعرة" هذه الرسالة تناولت بتفصيل المنهج الدلالي في فهم القرآن الكريم من منظور الأشاعرة، وقد قدمت تحليلاً شاملاً للمفاهيم والأسس الدلالية التي يعتمدها الأشاعرة في تفسير القرآن.
2. رسالة دكتوراه بعنوان "تحليل الدلالي للخطاب القرآني في مفهوم الوجود عند الأشاعرة": استعرضت هذه الرسالة المفاهيم الدلالية لفهم الخطاب القرآني في مفهوم الوجود والعقيدة الأشعرية المتعلقة به، مما أدى إلى تفسيرات مبتكرة وعميقة لبعض الآيات القرآنية.

3. رسالة ماجستير بعنوان "المنهج الدلالي في تفسير القرآن الكريم عند الأشاعرة: دراسة تحليلية نقدية": استعرضت هذه الرسالة المنهج الدلالي في تفسير القرآن الكريم من منظور الأشاعرة بشكل تحليلي نقدي، مقارنة بين الأسس الدلالية والمنهجيات الأخرى المستخدمة في التفسير.

4. رسالة دكتوراه بعنوان "تطبيق المنهج الدلالي في تفسير الآيات القرآنية ذات الصلة بالعقيدة الأشعرية": قدمت هذه الرسالة تحليلاً دقيقاً للآيات القرآنية التي تتعلق بالعقيدة الأشعرية، باستخدام المنهج الدلالي وتحليلاته العقلية واللغوية.

منهج البحث

استخدمت في هذا المقال المنهج التوصيفي و التحليلي من أجل فهم المنهج الدلالي في خطاب القرآن الكريم عند الأشاعرة، واتبعت عدة خطوات ومراحل، ومن بينها:

1. **التحليل اللغوي والنصي**: يتضمن هذا المرحلة تحليل النصوص القرآنية من الناحية اللغوية والنحوية والصرفية، لفهم البنية اللغوية للآيات والكلمات والعبارات، وتحديد الدلالات اللغوية للمفردات والتراكيب.

2. **التحليل الدلالي والمعنوي**: يركز هذا المرحلة على فهم الدلالات الدقيقة للآيات القرآنية والرموز والرموز المستخدمة فيها، وتحديد المعاني العميقة والمغزاة الداخلة في النص القرآني، مع التركيز على السياق اللغوي والتاريخي والاجتماعي للنصوص.

3. **التحليل العقلي**: يشمل هذا المرحلة تحليل الآيات القرآنية بناءً على المنطق والعقل، وتطبيق المنهج الدلالي لفهم القواعد والمسائل الكلامية الواردة في النصوص القرآنية، بما يتناسب مع منهجية الأشاعرة في التفسير.

وبشكل عام، يهدف منهج البحث حول المنهج الدلالي في فهم خطاب القرآن الكريم عند الأشاعرة إلى توضيح الدلالات العميقة للنصوص القرآنية وفهمها بشكل شامل ومتوازن، وتطبيق هذا الفهم في المجالات العقائدية والاجتماعية في الحياة اليومية.

المبحث الأول: المبادئ التصورية

لعله من بديهيات المنهج العلمي أن يكون تعريف المفاهيم والمصطلحات هو المتصدر للبحث، وذلك لأن المنهج العلمي يحتم على الباحث والدارس تحديد المصطلحات و المفاهيم المستخدمة في موضوع بحثه تحديداً دقيقاً حتي يتسنى له الخوض في دراسة ذلك العلم و بيان ملامحه من خلال تلك المصطلحات.

وبناء على هذه البديهة أرى من المناسب قبل الخوض في صلب الموضوع، وقبل الشروع في مباحثه أن نتطرق – ولو بصورة اجمالية – الي بعض أبجديات البحث و المفاهيم الرئيسية التي تشكل المحور الأساسي لهذا البحث لنمهد بذلك لما نحن بصدد بحثه، و نكونوا بذلك قد أوضحنا المصطلحات الرئيسية في هذا البحث.

أولاً: المنهج لغة واصطلاحاً

1. المنهج في اللغة

المنهج في اللغة: أخذ من النهج و هو الطريق ، **وطريق نهج** : أي بيّن وواضح ، ومنهج الطريق وضحه ، **وانهج الطريق:** وضح واستبان، وصار نهجا واضحا بيّنا (ابن منظور، 1375 هـ). قال ابن منظور: (نهج، طريق نهج : بيّن واضح، وهو النهج.... والمنهاج: كالمنهج. وفي التنزيل: {ولكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا} (المائدة:48). وانهج الطريق: وضح واستبان وصار نهجا واضحا بيّنا، والمنهاج: الطريق الواضح. واستنهج الطريق: صار نهجا) (ابن منظور، 1375 هـ). وقال الراغب الاصفهاني: (نهج: النهج: الطريق الواضح، ونهج الامر وانهج: وضح: ومنهج الطريق ومنهاجه، قال: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) ومنه قولهم: نهج الثوب وانهج: بان فيه اثر البلى، وقد انهجه البلى). (الراغب، 1412ق) وقال الطريحي: (والمنهاج: الطريق الواضح المستقيم، فقوله { شرعة ومنهاجا } أي: دينا واضحا) (الطريحي، 1408 هـ. ق) .

والمنهاج الطريق الواضح ، وفلان يستنهج نهج فلان أي يسلك مسلكه (ابن منظور، 1375 هـ). قال تعالى: « وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَ مَهْمِينًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَ لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَ لَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَشِيرُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ » (المائدة:48)

وهكذا نجد أن أصل المنهج في اللغة يدور حول معنى الطريق و السبيل الواضح المستقيم، وقد رأينا أن هذا المعنى للمنهج استحضرتة أيضا الآية الكريمة في الاستعمال القرآني. وكلمة المنهج في الأدبيات المعاصرة مترجمة من الكلمة الانجليزية (method) وهي مشتقة من كلمة تعني : البحث أو النظر أو المعرفة كما استعملها افلاطون و ارسطو(البدوي1977م) وإن كانت في معناها الاشتقاقي تلتقي إلي حد التطابق مع معناها اللغوي العربي إذ تشير إلي الطريق أو السبيل المؤدي إلي الغرض المطلوب (نفس المصدر).

2. المنهج في الإصطلاح

ان المعنى اللغوي «للمنهج» يسهل لنا المهمة في المراد من المعنى الاصطلاحي له، اذ قد يُطلق المنهج ويراد به تارة هيئة الاستدلال وصورته، ولهذا نسمي المنطق الأرسطي بالمنطق الصوري، لأنه يبيّن شكل الاستدلال، فيكون المقصود بالمنهج ممارسة الاستدلال القياسي في القضايا العلمية، والقياس إما أن يكون من الشكل الأول أو من الشكل الثاني أو من الشكل الثالث ونحو ذلك (المظفر، 2006م). وقد يُطلق ويراد به الأدوات الفنية التي تضبط البحث وتنمطه وفق الصيغ المألوفة في العلوم. فعندما يُطلق المنهج التاريخي مثلاً يراد منه المراحل التي يسير خلالها الباحث التاريخي وفقاً لما هو معروف من جمع الوثائق وإخضاعها للنقدين الخارجي والباطني، ثم صياغة الواقعة التاريخية وأخيراً تعليلها(الحيدري، 1426هـق).

ونحن لا نقصد هذا المعنى للمنهج الذي ينزل به إلى مستوى الأدوات الفنية لضبط الكتابة وحسب، ولا المعنى الأول. إنما نريد به معنى ثالثاً وهو: مجموعة القواعد التي يقف عليها الإنسان للدخول إلى استنباط حقائق أو عقائد معينة، أي الكشف عن طبيعة القواعد التي نعتمد عليها لفهم الواقع. فقد نعتمد القواعد العقلية لاكتشاف الواقع، أو نعتمد النصّ طريقاً إليه، أو مكاشفة العارف سبيلاً إلى اكتشاف الواقع (نفس المصدر).

فعندما نأتى إلى الأبحاث العقائدية أو الأبحاث التفسيرية أو أى بحث آخر ونطلق كلمة «المنهج»، فمرادنا مجموعة القواعد التي يتمّ الانطلاق منها لفهم حقيقة من الحقائق. فما يستند إليه الباحث من مجموع قواعد هو المراد بالمنهج. فهناك المنهج العقلي وهو منهج ثابت في نفسه وفي الحقل الذي يعمل به، وهناك المنهج النصّي وهو منهج آخر، والمنهج العرفاني منهج ثالث وهكذا (الحيدري، 2012م). ولذا عرفوا المنهج بأنه: «الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة» (الفضلي، 1992م). وهذا هو المعنى الشائع للمنهج الذي يصرفه إلى القواعد التي يستخدمها الإنسان في كلّ حقل من حقول المعرفة.

ومن هنا نستنتج أن المنهج في الحقيقة هو الجانب التطبيقي لنظرية البحث عند الباحث ، ولذا نجد أنها تختلف في طبيعتها بحسب طبيعة النظرية نفسها و المجال الذي تتمثل فيه الغاية من تطبيقاتها . لذلك فنحن في حدود البحث هنا نجد أن المنهج هو الطريقة التي يتبعها المتصدي لفهم النص للكشف عن دلالاته وهذا يقوم على خطوات منظمة تتمثل فيها مجموعة مفاهيم ومنطقات ومنظومة ومصطلحات يتسلح بها المتصدي في سعيه للوصول إلي غايته، ومن خلال هذه المسيرة يمكن انتزاع مجموعة مؤثرات تتحكم في عملية سير المتصدي مع النص وتحدد أسلوبه الخاص في بلوغ تلك الغاية ومن ثم تحديد اساليب الاستدلال عليها و اثباتها ، ومن أهمها:

1) المرجعيات التي تشكل المعين الذي يزود المتصدي لفهم النص بخزين فكري و صلة بقواعد مركزية لها أهميتها في اضاءة اجواء الكشف عن النص.

2) طبيعة الوسائل و الادوات المساندة للمتصدي في عملية الكشف عن معاني النص ودلالاته واهمها خصائص النص نفسه واللغة التي صاغ بها خطابه.

3) الطابع الفكري الخاص بالمتصدي والذي يّكون حصيلته التي تؤهله للتصدي للكشف عن دلالة النص.

ثانياً: الخطاب في اللغة والإصطلاح

1. الخطاب في اللغة

ورد لفظ "الخطاب" بمعنى الشأن أو الأمر يقال: ما خطبك أي ما أمرك، والخطب الأمر الذي تقع فيه المخاطبة ومنه قولهم: "جَلَّ الخطب"

أي عظم الأمر والشأن، ومنه الخطاب والمخاطبة مراجعة الكلام (ابن منظور، 1375 هـ).

قال ابن فارس: وإنما سمي بذلك لما يقع فيه من التخاطب والمراجعة (ابن فارس، 1979م) ومن هنا نستنتج أن الخطاب في اللغة هو الكلام الذي يقصد به الإفهام أو أحكام وقواعد تسلسلها في الجمل والأفكار أو توالي العبارات في الكلام.

وقد وردت كلمة «خطاب» في القرآن الكريم أحياناً بصيغة الفعل كقوله تعالى: «وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا» (الفرقان: 63) وكذلك قوله تعالى: «وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُعْرِضُونَ» (هود: 37) وأحياناً بصيغة الإسم كقوله تعالى: «رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا.» (نبا: 37)

2. الخطاب في الإصطلاح

وأما في الإصطلاح فقد عرفه الفخر الرازي بقوله هو: «ما يصير به الحي متكلمًا» (الرازي، 2000م).

ويرى أيضا أن الكتابة و العبارة يسميان كلاما مجازا ، لأنه يفهم بهما الكلام أي لأنهما دليلان فقط على ما في النفس، وأن المدلول هو ما يخطر بالبال ويحضر في الخيال من أمر ونهي واستخبار(نفس المصدر) وعرفه الأصوليون بقولهم: «هو اللفظ المتواضع عليه، المقصود به إفهام من هو منتهي لفهمه» (الأمدي، 1404هـ) فإذا كان الخطاب هو الكلام و الكلام هو الخطاب، فيمكننا أن نعرف الخطاب الشرعي بأنه هو كلام الله تعالى في كتابه وحديث نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، نحو قوله تعالى: «فأقيموا الصلاة و آتوا الزكاة» وقوله عليه الصلاة و السلام: «صلو كما رأيتموني أصلي» فكل ذلك خطاب الله سبحانه وتعالى لمن بلغه من الموجودين وقت النزول وورود الوحي ومن سوف يوجد بلا فرق. فالكلام اسم مشترك قد يطلق على الألفاظ الدالة على ما في النفس، وقد يطلق على مدلول العبارات وهي المعاني التي في النفس، ويدل عليه قوله تعالى: «ويقولون في أنفسهم لو لا يعذبنا الله بما نقول» (المجادلة: 8) وقوله تعالى: «وأسروا قولكم أو أجهروا به» (الملك: 13) وهذا يعني أن الخطاب كما يطلق حقيقة على المعاني التي توجد في النفس، يطلق أيضا حقيقة على العبارات والكتابة الدالة على تلك المعاني، حيث أنه هناك تلازما بين الدال والمدلول فكل واحد منهما يستلزم الآخر.

ثالثا: الدلالة في اللغة والإصطلاح

1. الدلالة في اللغة

قال ابن فارس: الدال واللام أصلان: أحدهما: إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر: اضطراب في الشيء؛ فالأول قولهم: دلت فلانا على الطريق. والدليل: الأمانة في الشيء. وهو بين الدلالة والدلالة (ابن فارس، 1979م) وفي لسان العرب: ودله على الشيء يدلّه دلا ودلالة فاندلّ: سدده إليه،... والدليل: ما يستدل به، والدليل: الدال، وقد دلّه على الطريق يدلّه دلاله ودلوله، والفتح أعلى، والدليل والدليلي: الذي يدلّك» (ابن منظور، 1375 هـ.) وينبغي هنا التفرقة بين (الدلالة) وبين (المعنى)؛ فالدلالة هي مجموع المعاني اللغوية التي يتضمّنها اللفظ، وهي وسيلة الوصول إلى المعنى، فيها يوماً إلى مفهوم اللفظ؛ لذا تعدّ الدلالة أوسع من المعنى وأشمل، فالمعنى المحوري الذي تدور حوله مادّة (دلل) هو الإرشاد والإبانة والتسديد بالأمانة، أو بأي علامة أخرى لفظية أو غير لفظية (الراغب، 1412ق).

2. الدلالة في الاصطلاح

قال التهانوي في تعريف الدلالة هي: «كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول» (التهانوي، 1996م)، والحالة التي تحدث بينهما هي الدلالة، ولا شك أن انتقال الذهن عند العلم بالشيء الي العلم بشيء آخر لا يمكن أن يكون من دون سبب، وليس السبب إلا رسوخ العلاقة بين الشئيين في الذهن، وهذه العلاقة والملازمة بين الشئيين في الذهن لا تخرج عن احتمالات ثلاث:

- 1- فيما أن تكون الملازمة بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما الخارجي، كالعلم بوجود المؤثر عند العلم بوجود الأثر، وهي ما يصطلح عليها بالدلالة العقلية.
- 2- وإما أن تكون الملازمة بين الدال والمدلول ملازمة طبيعية، بمعنى أن طبع الإنسان يقتضي العلم بالمدلول عند العلم بالدال، من قبيل العلم بخجل زيد عند العلم باحمرار خده، وهي ما يطلق عليها بالدلالة الطبيعية.
- 3- وإما أن تكون الملازمة بين الدال والمدلول ناشئة من وضع واضع وجعل جاعل، بحيث يكون وجود أحدهما دليلا على وجود الآخر، وهي ما يصطلح عليها بالدلالة الوضعية، وتنقسم بدورها الي قسمين:

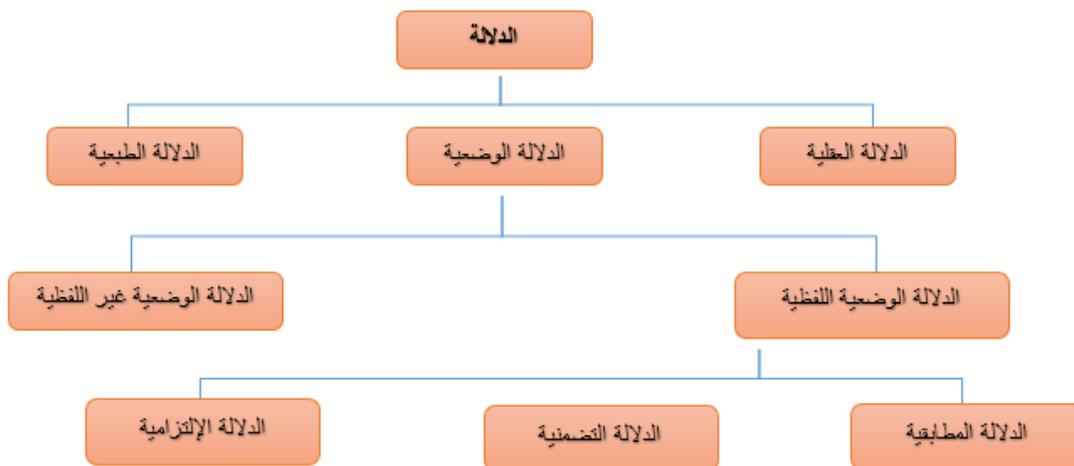
أ- الدلالة الوضعية غير اللفظية: وهي الدلالة التي يكون الدال فيها غير اللفظ، من قبيل الخطوط وإشارات المرور.

ب- الدلالة الوضعية اللفظية: وهي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به، وتنقسم بدورها الي ثلاث أقسام:

(1) الدلالة المطابقية: وهي دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له، كدلالة لفظ «كتاب» على تمام أجزائه فيدخل فيه جميع الأوراق والنقوش والحروف والغلاف، وتسمى الدلالة حينئذ دلالة مطابقية أو تطابقية باعتبار تطابق اللفظ على جميع المعنى.

(2) الدلالة التضمنية: وهي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له، كدلالة لفظ اليد على إصبع السبابة فقط عند قولك: «انجرح يدي» وتقصد منها إصبع السبابة فقط، وتسمى هذه الدلالة بالتضمنية، لدالاتها على جزء المعنى الموضوع له اللفظ.

(3) الدلالة الإلزامية: وهي دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له اللفظ ولكنه ملازم له ويستتبعه استتباع الرفيق، كدلالة لفظ «الدواة» على «القلم» في قولك «أتوني بالدواة أكتب لكم كتاباً»، فإن المخاطب بهذا الخطاب يأتي بالقلم مع الدواة لأن القلم ملازم للدواة، ولكن لفظ الدواة لا يدل عليه دلالة تضمنية أو تطابقية، وإنما يدل عليه دلالة الإلزامية. (الشيرواني، 1358هـ)



المبحث الثاني: أسس المنهج الأشعري في فهم الخطاب القرآني

يرتكز المنهج المعرفي عند الأشاعرة في كلا جانبيه النظري و التطبيقي على مجموعة من القواعد التي قام عليها المذهب الأشعري في فهم الخطاب القرآني وتقرير العقيدة، ونقرّر تلك القواعد هنا في أربع أسس رئيسية ، هي كالتالي:

(1) **إنكار الحسن والقبح العقليين:** ترتبط هذه المسألة عند الأشاعرة بعقيدتهم في التوحيد وقولهم في حرية المشيئة الالهية المطلقة وقد بحثها الإمام الأشعري في باب التعديل والتجويز (الأشعري، 1955) على سبيل التطبيق من خلال ما يترتب على موقفه فيها. وقد نقل الشهرستاني عنه في اصول عقيدته انه يذهب الى التحسين والتقيح الشرعيين وان مبناه في ذلك انه لا يجوز الايجاب على الله تعالى اذ هو الموجب فلا يجب عليه شيء (الشهرستاني، 1400هـ) والواجبات عنده كلها سمعية والعقل لا يوجب شيء ولا يقتضي تحسينا ولا تقيحا (نفس المصدر) فلا وجوب على الله من جهة العقل فيما ترتب على التحسين والتقيح العقليين عند العدلية من مسائل كمعرفة الله تعالى وبعث الرسل وشكر المنعم واثابة المطيع وعقاب العاصي والصلاح والاصلاح واللفظ (نفس المصدر)

وحقيقة الخلاف في الحسن والقبح وطبيعة دور العقل فيهما لاتشمل جميع معانيهما اذ تتفق الأشعرية مع العدلية والماتريديّة في معنيين وتختلف في معنى ثالث حيث أن الحسن والقبح يقال لمعاني ثلاث:

الأول: ماكان صفته صفة كمال فحسن، وماكان صفته صفة نقصان فقيح.

الثاني: ماوافق الغرض فهو حسن، وماخالفه فهو قبيح، ولانزاع في أن هذين المعنيين يدركهما العقل ولا تعلق لهما بالشرع.

الثالث: مايتعلق به المدح في العاجل والثواب في الأجل يسمى حسنا، ومايتعلق به الذم في العاجل والعقاب في الأجل يسمى قبيحا. وهذا المعنى الاخير بمعنى ان الفعل يتصف بذاته بالحسن أو القبح وبالتالي كونه متعلق الذم والعقاب أو متعلق المدح والثواب هل هو لاصل صفة قائمة بالفعل (الرازي، 1303هـ) وهذا المعنى للحسن والقبح هو الذي تنازع فيه الأشاعره مع غيرهم ، ويقوم موقف الأشاعره هنا لاعلى اساس نزع الالهية بكل معانيها عن العقل ابتداء، فهم يفرقون بين حصول المعرفة ووجوبها.

فلا خلاف لهم في اصل حصول المعرفة وان العقل طريق اليها انما الخلاف في الوجوب ولذلك يقول الأشعري: المعارف كلها انما تحصل بالعقل وتجب بالسمع (الشهرستاني، بي تا).

(2) **عدم عزل العقل أو استبعاده عن فهم الخطاب القرآني:** حيث ستتأكد فاعليته بوضوح في تدعيم المنهج الأشعري وطبعه بطابع المنهج والقيام على أسس وضوابط رصينة ليشكل خطأ فاصلاً وكياناً مستقلاً اثبت قدرته الفائقة على مواجهة كل الاتجاهات المخالفة وكان لاقطابه من فطاحل المتكلمين جولاتهم في ميدان البحث الكلامي، وسيمر بنا لاحقاً تفصيل طرقهم في الاستدلال وميزة الأدلة العقلية وحضورها عندهم.

(3) **عدم اطلاق العقل بلا حدود في فهم الخطاب القرآني:** من الأسس و المباني الاخرى التي يقوم عليها المذهب الأشعري في فهمه للخطاب القرآني هي عدم تغليب العقل على النص ورفض التسليم التام لاحكامه الا إذا ايدها الشرع لذا حاولوا ان تكون استدلالاتهم العقلية مقترنة بالأدلة النقلية وهم انما يرفضون الحاكمية المطلقة للعقل لاسباب تتعلق بأهليته وطبيعة احكامه يمكن اجمالها في: (أ) التغير وعدم الثبات في احكامه (شهرستاني، 1975 م) وهذا مايجعلها ظنية لاتنهض بضوابط التشريع واستنباط العقيدة.ب) ان هناك من مسائل العقيدة ما لا طريق للعقل ان يحكم فيها ويقتصر بيانها على الشرع والخبر الوارد عنه كحشر الاجساد وبعث من في القبور والصراف والميزان.. الخ، فهي تقع خارج نطاق العقل ومعتمد معرفتها خبر الشرع (شهرستاني، 1975 م).

(4) **عدم التعارض الحقيقي بين العقل و الشرع:** تعتبر هذه القضية من الثوابت في المنهج المعرفي عند الأشاعره، فالعقل والشرع يستحيل أن يتناقضا وان حصل ذلك فهو تعارض ظاهري حيث ينحل بتأويل الدلالة الشرعية الى ما يوافق العقل لأنه يستحيل تصور أن يأتي الشرع بما يناقض العقل يقول الغزالي: «لا يتصور أن يشمل السمع على قاطع مخالف للعقول» (غزالي، 2008 م) ولذلك فاذا ورد في السمع ما قضى العقل باستحالته وجب فيه التأويل (نفس المصدر). وهذا يعني أن الأشعرية لا يحكّمون العقل مطلقاً وانما الحاكمية في العقيدة عندهم للشرع ويرون في ذلك أن صدق الشرع متوقف على تصديق العقل ابتداء له والا كان ذلك وقوعاً في الدور (جرجاني، 1991 م)

يقول الغزالي: «النقل جاء من العقل وليس لك ان تعكس (غزالي، 1964 هـ) ويقول في تفصيل آخر يدل على ثقته بالعقل فيراه المقياس في قياس صدق ماجاء الشرع: «بالعقل عرف صدق الشرع ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا الفرق بين النبي والمنتبي والصادق والكاذب وكيف يكذب العقل بالشرع وما ثبت الشرع الا بالعقل» (موسى، 1982 م) ويفصل البغدادي القول اكثر في هذه المسألة فيقول: «انما اضيفت العلوم الشرعية الى النظر لان صحة الشريعة مبنية على صحة النبوة، وصحة النبوة معلومة من طريق النظر والاستدلال» (بغدادي، 1981) فثبوت الشرع متوقف على معرفة الله تعالى ومعرفة تعالى تتوقف على صدق المخبر عنه أي على بعثة الانبياء عليهم السلام ولو توقفت تلك المعارف على الشرع لزم الدور وهو باطل (غزالي، 1964 هـ). وهذا يعني أن موقفهم من استخدام العقل في فهم الخطاب القرآني و تقرير العقيدة مبنية على دعامين اساسيين هما:

الأولى: رفضهم للاتجاه السائد عند السلف وأهل الحديث والحشوية في دفع العقل عن أي دور في استنباط العقيدة بالمنع عن النظر والاستدلال ومعاداة الكلام والبحث في أمور العقيدة بالمنهج العقلي يقول الأشعري في بيانه للواقع الذي عليه هؤلاء: أما بعد فإن طائفة من الناس جعلوا الجهل راس مالهم وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين، ومالوا إلى التخفيف والتقليد، وطعنوا على من فتش عن أصول الدين ونسبوه إلى الضلال وزعموا أن الكلام في الحركة والسكون والجسم والعرض والألوان والأكوان والجزء والطفرة وصفات الباري عز وجل بدعة وضلالة، وقالوا: لو كان هدى ورشاد لتكلم فيه النبي (ص) وخلفاؤه واصحابه.. فلما لم يرووا الكلام في شيء مما ذكرنا علمنا أن الكلام فيه بدعة والبحث عنه ضلالة لأنه لو كان خيرا لما فات النبي (ص) ولتكلموا فيه (الأشعري، 1952م)

الثانية: توظيف الدليل العقلي ليعاضد الدليل النقل في إثبات مذهب الأشاعرة وبيان موقفهم في المسائل الكلامية المختلفة حيث نلاحظ أن الأدلة العقلية دخلت في الاستدلال على العديد من المسائل التي أرادوا إثباتها أو دفع أدلة المخالفين لهم فيه ولكن ذلك محكوم بالطابع العام للمنهج الأشعري في أنه أقرب إلى السمع منه إلى العقل وإرجحية الدليل النقل في الاستدلال وهو ما سنعلم به لاحقا، ومن المسائل التي استدلوا عليها بالأدلة العقلية وجود الله تعالى وحدث العالم وإثبات الرؤية وكلام الله (الكلام النفسي) وقدم القرآن، ونظرية الكسب في أفعال الإنسان.

(5) **توزيع الأدوار بين العقل والنقل:** يكاد موقف الأشاعرة من العقل وعلاقته بالشرع أن تحكمه طبيعة الدور الذي يمكن لأي منهما أن يمثله في المعرفة عموما وفي استنباط مسائل العقيدة بشكل خاص. فلكل منهما حدوده والخط الذي يبدأ منه وهذه الحدود والخطوط قد تتلاقى أحيانا فيتعاقدان على الوصول للمطلوب وقد ينفرد النقل بدور لا يشاركه العقل فيه، ولكن ما للعقل أن يبحثه ويدركه لا يناقض السمع في تحديده له بل العكس حيث يستحيل أن يتعارضوا. لذلك نجدهم يبنون موقفهم على أن الأدوار والاختصاصات موزعة بين العقل والسمع فهناك ما يستقل به العقل ولا يحتاج السمع وهناك ما لا طريق له إلا السمع وأن بقيت كلية أن العقل أصل لإثبات الشرع قائمة لأمساس بها وهذا ما يؤسس له الإمام الأشعري في وضع حدود فاصلة بين الاختصاصين إذ يقول: «إن حكم مسائل الشرع التي طريقها السمع أن تكون مردودة إلى أصول الشرع التي طريقها السمع وحكم مسائل العقليات والمحسوسات أن يرد كل شيء من ذلك إلى بابه ولا تخطط العقليات بالسمعيات ولا السمعية بالعقليات» (الأشعري، 1952م)

وللغزالي تقسيم منهجي لطبيعة الأمور التي يحكم بها العقل والسمع وتحديد معياري مهم بحيث تتمثل عنده انضج محاولات التحديد لابعاد هذه المسألة وجعلها في إطار منهجي بحيث يغني عن البحث عن التطبيقات التي تمثل مصاديق للتحديد حيث يقسم الأمور التي لا تعلم بالضرورة إلى:

1- ما يعلم بدليل العقل دون الشرع وهو حدوث العالم ووجود المحدث وقدرته وعلمه وإرادته وأساس تفرد العقل هنا أن كل هذا مالم يثبت بالعقل، فلن يثبت بالشرع وهذا راجع إلى أصالة العقل في إثبات الشرع ابتداء إذ الشرع يبني على الكلام فإن لم يثبت كلام النفس لم يثبت الشرع، فكل ما يتقدم في الرتبة على كلام النفس يستحيل إثباته بكلام النفس (السمع).

2- ما يعلم بالشرع دون العقل وهو تخصيص احد الجائزين بالوقوع وهو موافق للعقول وهذا انما يعرف من الله تعالى بوحى والهام ونحن نعلم من الوحي اليه بسماع كالحشر والنشر والثواب والعقاب وامثالهما وهذه الامور تسمى بالسمعيات ولا طريق اليها الا السمع وحده وهذا ما يتفق عليه الأشعرية جميعا فهو خاصة للسمع يتفرد بها (غزالي، 1988م).

3- ما يعلم بالعقل والسمع معا وهو كل ما يتأخر رتبة عن اثبات كلام الله تعالى كمسألة الرؤية وانفراد الله تعالى بخلق الحركات والاعراض كلها وما يجري هذا المجرى. ويضع الغزالي المعايير لتحديد اصول العلاقة والحاكمة بين العقل والسمع حين يبحث ماجاء في الشرع فكل ماورد به السمع فله ثلاث حالات:

أ - فاذا كان العقل مجوزا له وجب التصديق به قطعا ان كانت الادلة السمعية قاطعة في متنها وسندها.

ب- واذا كان العقل يقضي باستحالة فيجب فيه تأويل ماورد السمع به.

ج - واذا توقف العقل فيه فلم يقض باستحالة ولاجواز فيجب التصديق به ايضا لادلة السمع اذ يكفي في وجوب التصديق به انفكاك العقل عن القضاء بكونه محالا.

وخلاصة موقفه في العلاقة بينهما انه يفرض جعل العقل اصلا والنص فرعا تابعا له: «اياكم أن تجعلوا المعقول اصلا والمنقول تابعا ورديفا فان ذلك شنيع منفر» (غزالي، 1988م). ويجعل كلا منهما اصلا مع ترجيح كون العقل هو الحكم فيما يأتي به النص وذلك في حالة الاختلاف وحدها. هذا التحديد سيلقي بمعاييره على اراء الأشاعرة الكلامية حيث ان تفصيل الكلام في هذه الامور الاخرية خاص بالقرآن وان كان العقل يعضده في اثبات اصول بعضها كوجوب المعاد مثلا.

المبحث الثالث: موقف الأشاعرة من ظاهر الخطاب القرآني

يعتبر الظهور اللفظي مرتبة من مراتب البيان في النص، وهو واقع في القرآن الكريم ضمن المحكمات من الآيات اذ هو قسم من المحكم، وقسيمه الآخر هو النص الذي لا يقبل الامعنى واحدا في حين يحتمل الظاهر اكثر من معنى، وسنتعرف أهم الأسس التي يبتني عليها فهم الخطاب القرآني عند متكلمي الأشاعرة بعد الحديث عن المفهوم اللغوي و الاصطلاحى لمصطلح «الظهور»

أولا: الظهور في اللغة

ترد مادة (ظهر) في اللغة العربية، ويكون المراد من أصل الظَّهْر من كل شيء هو خلاف البَطْن (ابن منظور، 1375 هـ) والظاهر خلاف الباطن. ظَهَرَ يَظْهَرُ ظُهُورًا، فهو ظاهِرٌ وظَهِيرٌ (ابن منظور، 1375 هـ). وظَهَرَ الشيءُ ظُهُورًا، أي تبيَّن، واتضح معناه، فالظاهر هو الواضح المنكشف، البارز بعد الخفاء (الفيروز ابادي، 1987 م). والظواهر: أشرف الارض (الزبيدي، 1414 هـ) أي ما علا منها، وارتفع، فبان من بعيد. لذلك يقال: قرئش الظواهر، وهم الذين ينزلون ظهر مكة. وواضح ان المعنى اللغوي للظهور يؤكد خصوصية البيان، والوضوح والبروز، وهي امورٌ عامةٌ مشتركةٌ بين كل ما هو ظاهرٌ في معناه المعين.

ثانياً: الظهور في الاصطلاح:

هو اللفظ الذي معناه مراد بين معنيين أو أكثر لكن أحد المعنيين أقرب الي الذهن عند سماع اللفظ من الآخر فقد تقوم عدة علاقات بين لفظ واحد ومعان عديدة، فيعتبر كل واحد من تلك المعاني معنى للفظ. ومثاله كلمة " المولى " فإنها ذات معنيين أحدهما السيد الحاكم والآخر الصديق، واللفظ علاقة بكل من هذين المعنيين. وهذه العلاقات العديدة إما أن تكون متكافئة ومتساوية في الدرجة أو لا. فتنشأ بسبب ذلك علاقات متساوية في الدرجة بين اللفظ وكل واحد من تلك المعاني، ويسمى اللفظ في هذه الحالة " مشتركاً " لاشتراكه بين معنيين، ومن أمثله كلمة " المولى " الموضوعه للسيد الحاكم وللصديق، وكلمة " القرء " الموضوعه للظهر والحوض، وكلمة " العين " الموضوعه لعين الانسان وعين الماء. والعلاقات غير المتكافئة في الدرجة من أمثلتها علاقات اللفظ الواحد بالمعنى الحقيقي والمعنى المجازي، فكلمة " البحر " لها علاقة بالمعنى الحقيقي وهو البحر من الماء، ولها علاقة بالمعنى المجازي وهو العالم الغزير علمه، ولكن هاتين العلاقتين غير متكافئتين وليستا من درجة واحدة، لان علاقة اللفظ بالمعنى المجازي نبعث من علاقته بالمعنى الحقيقي، فقد قامت العلاقة أولاً بين كلمة " البحر " و " البحر من الماء "، ولأجل الشبه بين ماء البحر والعالم الغزير علمه في الغزارة والسعة نشأت في ظل ذلك علاقة بين كلمة البحر والعالم الغزير علمه، فمن الطبيعي أن تكون هذه العلاقة أقل درجة من علاقة اللفظ بمعناه الحقيقي، وفي حالة عدم تكافؤ العلاقات يعتبر المعنى الأوثق علاقة من الناحية اللغوية هو المعنى الظاهر من اللفظ، لان الذهن ينتقل إليه قبل أن ينتقل إلى غيره من معاني اللفظ، ونطلق على هذا الظهور اسم " الظهور اللفظي " (الصدر، 1421هـق).

المبحث الرابع: آليات فهم الخطاب القرآني عند الأشاعرة

يمثل الموقف من ظاهر الآيات حداً فارقاً لتعيين أصول المذهب الكلامي وأسس منهجيته في فهم النص، وقد لاحظنا في الفصل الأول من هذا البحث كيف افرقت المذاهب الكلامية الإسلامية حيال الظاهر الى عدة اتجاهات. وما يهمنا هنا موقف الأشعرية من ظاهر النص وما هي الآليات التي توظفها في استنباط العقيدة في فهم الخطاب القرآني؟ الجواب عن هذا السؤال أن المذهب الأشعري في مراحل المختلفة استخدم آليات متعددة بما يتناسب مع المرحلة الفكرية التي يمر بها، وسوف نشير هنا الي أهم تلك الآليات التي استخدمها متكلمو الأشعرية في فهمهم للخطاب القرآني في مجال العقيدة وما يتعلق بمسائل التوحيد والصفات على سبيل المثال لا الحصر، واليك أهم تلك الآليات:

أولاً: الإثبات بلا تكيف، أو تشبيه

أول ما يطالعنا هنا الإمام الأشعري مؤسس المذهب وهو يبني ركيزة التعامل مع الظاهر ويقنن للضوابط التي تحكم ذلك، فهو يجعل لظاهر النص حاكمية ودلالة ملزمة في إجراءاته ما لم تكن هناك حجة تصرف هذا الإلزام وتدفع الى صرف الظاهر عن حقيقته (فالقرآن على ظاهره إلا أن تقوم حجة بان يكون على خلاف الظاهر) (الأشعري، 1975 م) وهو يقول لمن اعترض على سبب إنكار أن يكون قوله تعالى:

«مِمَّا عَمِلْتُمْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ» (يس: 71) وقوله تعالى: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ» (ص: 75) على المجاز

وفي هذا الموقف يتبين بوضوح متابعة الأشعري لمذهب السلف وأهل الحديث في مهاجمة التأويل ما لم تكن هناك ضرورة، ويرى الإيمان بالظاهر ولكن مع إضافة قيد «بلا كيف ولا تشبيه» (موسى، 1982م) ولذا ذهب الى الأخذ بظواهر الخطاب التي تنسب لله تعالى الأعضاء والجوارح وباقي الصفات الخبرية ولكن بلا كيف لكي لا يتقاطع مع مبدأ التنزيه عن التشبيه (الأشعري، 1975م). الذي حكم به مذهبه وقد بلغ من تشدده في متابعة الظاهر الى أن قال أن له تعالى يدين بالثنية متابعة لظاهر النص في تثنيتهما قوله تعالى: «لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ» (ص:75) وللتخلص من الوقوع في التجسيم والكيفية قال أن كلتا يديه يمينا تمشيا مع الظاهر في الآية قوله تعالى: «وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ» (الزمر:67).

ثانيا: التفويض

وهو موقف بعض الأشعرية الذي يقوم على إجراء هذه الصفات كما وردت في ظاهر الآيات القرآنية مع تفويض المراد منها إليه تعالى . ويصف الشهرستاني هذا الاتجاه وأصحابه فيقول: إن جماعة كثيرة من السلف يثبتون صفات خبرية مثل اليدين، والوجه، ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون: أننا لا نعرف معنى اللفظ الوارد فيه مثل قوله: الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (طه:5) وقوله تعالى: قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ (ص:75)، ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له وذلك قد أثبتناه (الشهرستاني، 1980م) ويشير الإمام الفخر الرازي إلى الاتجاه بقوله: «هذه المتشابهات يجب القطع بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظواهرها، كما يجب تفويض معناها الى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها» (الرازي، 1354هـ) وهو ما تبناه أغلب الأشاعرة المتأخرين عن الأشعري، كالباقلائي، والجويني، والبغدادي

إلا أنني وجدت كما سيبين في فصل الأشعرية أنهم كثيرا ما لجأوا الى تأويل العديد من الآيات، وشكلت عندهم حالات تطويرية في المنهج تنحو الى محاولات عقلنة الموقف منها، وشكلت مراحل متعددة للمنهج الأشعري.

ثالثا: تأويل ظاهر بعض الآيات

ليس للأشاعرة موقفا واحدا تجاه حقيقة التأويل وكيفية استخدامه في فهم وتحليل الخطاب القرآني، كما هو الحال عند بقية المتكلمين، وهناك تساؤلات مهمة حول حقيقة التأويل عند الأشاعرة وموقفهم منه، ومتى ظهر لديهم بمفهومه الكلامي؟ وما هو المنهج الذي تبناه أبو الحسن الأشعري وأصحابه الأوائل؟ وهل يختلف موقف المتأخرين من الأشاعرة عن موقف المتقدمين منهم؟ وللجواب عن هذه التساؤلات يتعين علينا أن نتبع مسيرة موقف متكلمي الأشاعرة من التأويل عبر المراحل المختلفة التي مرّ بها المذهب الأشعري، وسوف نجعل مبحث الصفات الإلهية مثلا تطبيقيا له نستعرض من خلاله الموقف الأشعري من التأويل باعتبار أن مبحث الصفات تركزت أغلب التأويلات الكلامية حوله، أضف إلى ذلك مدى ارتباطها بمفهومي المحكم والمتشابه، في الآيات التي تعرضت للمسائل الكلامية والإعتقادية:

1- موقف الإمام أبو الحسن الأشعري من التأويل

وقف الإمام أبو الحسن الأشعري من التأويل الكلامي موقفاً متشدداً على المستوى النظري، حيث أكد في كتبه الكلامية على أن الأصل في فهم النص القرآني أن يحمل على ظاهره، وليس لنا أن نزليه عن ذلك الظاهر إلا بحجة وبرهان (الأشعري، 1975 م) وأكد أنه لو أطلقنا العنان للتأويل لجاز أن يصير العام خاصاً والخاص عاماً، ولاختلت دلالات النصوص، ولا يلجأ إلى المجاز - عنده - إلا عند وجود القرينة الواضحة، والتي يصح معها أن تصرف النصوص عن دلالاتها الظاهرة (نفس المصدر). وقد وجه أبو الحسن الأشعري نقداً وذكماً لاذعاً للمعتزلة لتوسعهم في التأويل وإسرافهم استخدامه، كما انتقد تفاسير المعتزلة في مقدمات تفسيره المسمى (بالمختزن).

وعلى المستوى العملي التزم أبو الحسن الأشعري بإثبات جميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة بما في ذلك الصفات الخبرية، كالوجه واليدين، والعينين والاستواء والعلو، في كتابيه (الإبانة) و (رسالة أهل الثغر) وليس في كتب أبي الحسن الأشعري الأخرى ما يشهد له بأنه استخدم التأويل في فهم النصوص القرآنية أو النبوية، باستثناء بعض الصفات الفعلية كالمحبة والرضا، والسخط، حيث تأولها جميعاً بمعنى الإرادة والسبب الذي دعاه لتأويلها هو الخوف من التباسها ومشابقتها بصفات المخلوقين (الأشعري، 2002م).

2- موقف الباقلاني من التأويل

يتشابه موقف الإمام أبو بكر الباقلاني (403 م) مع موقف شيخه ولا يخرج عن الموقف السابق، فهو يثبت الصفات الخبرية كالوجه واليدين و ينتقد بشدة من يتأول الاستواء بالاستيلاء، أو نفي علو الله على خلقه، ولكنه في نفس الوقت يؤول صفتي الغضب والرضا بأن المقصود بهما إرادته تعالى وهو نفس تأويل الأشعري (باقلاني، 1963 م)، ويمكننا أن نخرج بنتيجة وهي أن المذهب الأشعري منذ تأسيسه وحتى زمن الباقلاني كان يثبت أغلب الصفات الخبرية وتركز على نماذج التأويل التي ظهرت عندهم على صفات الأفعال تبعاً لقاعدة نفي حلول الحوادث بذاته تعالى.

3- موقف ابن فورك من التأويل

استخدم ابن فورك (406) التأويل في بعض الخطابات القرآنية المتعلقة بالصفات والأفعال مع نوع من الاحتياط خوفاً من مخالفة أسلافه ممن تقدم عنه، فازدادت درجة التأويل بصورة أكبر بالنسبة إلى أسلافه المتقدمين وصارت تتناول عدداً من الصفات التي أثبتتها أئمة المذهب الأوائل فهو يثبت من الصفات الخبرية كل من اليدين، والوجه، والعين، ويمنع من تأويلهما، وينفي أن تكون جارحة أو دالة على تجسيم أو أجزاء، ولكنه من ناحية أخرى يتأول ما عداها من الصفات كالقدم والساق، ويمين الرحمن، وأما صفات الأفعال كالنزول والارتفاع والمجيء فيتأولها جميعاً كما فعل الباقلاني، ولكن زاد عليه أنه أول صفتي الاستواء والعلو وهما من الصفات التي لم يسبقه قبله أحد في تأويلها منذ الأشعري وحتى الباقلاني (ابن فورك، 1985م).

4- موقف عبد القاهر البغدادي من التأويل

اتسعت رقت التأويل عند عبد القاهر البغدادي فبالإضافة إلى تأويل صفتي العلو والاستواء قال بتأويل جميع الصفات الخبرية وعقد عدة مسائل لتأويل الوجه والعينين واليد وغيرها من الصفات (بغدادي، 1981) وبذلك انتقل المذهب الأشعري نقلة كبيرة في مسألة فهم الخطاب القرآني في مجال العقيدة من خلال التأويل وشكلت هذه المرحلة اختلافا كبيرا عن مواقف مشايخه المتقدمين. وعندما جاء الجويني (478) كانت فكرة تأويل الصفات الخبرية قد استقرت في المذهب الأشعري ولم يأتي بجديد غير تبنيه لبعض التأويلات التفصيلية التي رفضها من قبله وعدوها من يراء المعتزلة الباطلة، ومن أشهر الأمثلة على ذلك تأويل الاستواء فمع أن ابن فورك وعبد القاهر البغدادي كانا قد سبقاه إلى تأويل ذلك إلا أنهما رفضا أن يحمل الاستواء على الاستيلاء، وأما الجويني لم ير مانعا من ذلك بدعوى أن هذا المعنى شائع في اللغة ولا يترتب عليه محذور (جويني، 1985م)

5- موقف الغزالي من التأويل

و أما الغزالي فقد اختلف موقفه من التأويل بين مانعا منه وعامل به، ففي كتابه الجام العوام اتخذ منه موقفا متشددا وقصره على الراسخين في العلم من الخواص، ومنع منه العوام منعا باتا بل حتى تجويزه للخواص اشترط فيه قيود وضوابط منها: ألا يصرحوا به للعوام، وأن يكفوا عن الخوض فيه إذا تعارضت الاحتمالات (غزالي، 1416 هـ) بينما في كتابيه (قانون التأويل) (و فيصل التفرقة) يعتبر التأويل من وجهة نظره ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها مطلقا، ويتعجب ممن يكفر الخصوم بالتأويل قائلا: كيف يلزم الكفر بالتأويل، وما من فريق من أهل الإسلام إلا وهو مضطر إليه؟! (غزالي، 1983م) ثم وضع الغزالي شرطين للتأويل أحدهما: عدم تكفير المخالف بتأويله إلا إذا كان في أصل من أصول العقائد، والآخر: اشترط وجود البرهان العقلي الفاطح على التأويل وإلا لم يقبل (نفس المصدر)

ويمرر الغزالي قضية التأويل من خاتمة العلاقة بين العقل والنقل حيث يعرض لمذهب أهل السنة وباقي الفرق في التأويل فيراها تنقسم على خمسة آراء:

الأول: ما وقف عند ظاهر النص ومنع من التأويل.

الثاني: ما جعل العقل هو الأصل ولم يعتبر النقل ولذلك فتح باب التأويل على مصراعيه

الثالث: جعل العقل هو الحكم والضابط بما يأتي به الشرع. فرفض إخبار الثقات والأحاد

الرابع: جعل النص أصلا والعقل تابعا

الخامس: وهو الذي يتبناه الغزالي في المسألة يجعل كل من العقل والنقل أصلا فلكل مجاله وحدوده ولا تعارض بينهما، وانه مع التعارض فالعقل هو الأصل وهنا يختلف مع الشيخ الأشعري (موسى، 1982م) وأكثر متقدمي الأشعرية فهو يقول بالجوء الى التأويل عند الضرورة في الموضوع الذي يستوجبه، كما يأخذ بالنص على ظاهره أيضا (نفس المصدر).

6- موقف فخرالدين الرازي من التأويل

وأما الفخر الرازي فيرى فيه بعض المعاصرين أنه أكثر الأشعرية التفاتاً إلى ضرورة تحديد المعايير ورسم الرؤية المنهجية للتعامل مع الظاهر في كلام يشير فيه إلى طبيعة العلاقة بين النص والعقل ولمن الأرجحية، إذ نجد ميل عن الخط العام للأشعرية في ترجيح النقل على العقل إذا تعارضا ويبدو أن ذلك انعكاساً للجانب الفلسفي واثراً فلسفياً في فكره كما يرى أحمد محمود صبحي (صبحي، 1978م) إذ يرجح العقل عند التعارض لأنه لا بد من العقل لإثبات صدق النقل إذ نجد في (المحصل) يرى: إنه إذا عارضت الظواهر النقلية براهين العقل، أو قامت الدلائل العقلية القاطعة على ثبوت شيء ثم وجدنا أدلة النقل يشعر ظاهراً بخلاف ذلك فإنه باطل أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية، لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة (الرازي، 1411هـ) ولكن الرازي في أساس التقديس يضع تحديداً يستحضر فيه الاحتمالات المتصورة للتصرف عند تعارض الظواهر القرآنية مع البراهين العقلية بما يبعد استنتاج أحمد محمود صبحي بميله عن خط الأشعرية بل هو في الحقيقة متفق معهم تماماً إن لم يكن أقربهم إلى مذهب أهل السنة في بعض جوانب كلامه كما يتوضح من خلال قراءة نصه إذ يقسم الاحتمالات عند التعارض إلى:

- 1) إما أن يصدق بمقتضى الاثنتين العقل والنقل وهذا محال لأنه يلزم عنه صدق النقيضين.
 - 2) وإما أن يبطل كلاهما وهذا محال أيضاً لأنه يلزم عنه تكذيب النقيضين.
 - 3) أن يصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية وذلك باطل لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع وصفاته وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول. ولو جوزنا القدر في الدلائل العقلية صار العقل منها غير مقبول. حيث أن القدر في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدر في العقل والنقل معاً وأنه باطل. (الرازي، 1354هـ)
- وقد حاول الرازي أن يؤسس أصلاً كلياً للتأويل وخلاصة ما ذكره: أن أدلة النقل إذا خالفت قواطع العقل وجب تأويلها، لأننا إما أن نقبلها معاً وذلك محال، وإما أن نكذب العقل، وفي تكذيبه تكذيب للنقل نفسه الذي ثبت عن طريق العقل، فلم يبق إلا أن نقدم العقل، ونصوص السمع إما أن تؤول وإما أن تفوض ويعد كتابه (أساس التقديس) نموذجاً تطبيقياً لقانون التأويل حيث خصص الكتاب بأكمله لتأويل النصوص التي عدّها من المتشابهة وكان جل تركيزه على الصفات الخبرية وكانت له تأويلات في غايت التكاليف. وفي نهاية المطاف استقر المذهب الأشعري في مراحل المتأخرة في الصفات الخبرية بين جواز التأويل أو التفويض.

أهم نتائج البحث

- (1)** يركز المنهج الدلالي في فهم وتحليل الخطاب القرآني عند الأشاعرة في كلا جانبيه النظري و التطبيقي على مجموعة من القواعد التي قام عليها المذهب الأشعري في فهم الخطاب القرآني وتقرير العقيدة، وهي: انكار الحسن والقبح العقليين، عدم عزل العقل أو استبعاده عن فهم الخطاب القرآني، عدم اطلاق العقل بلا حدود في فهم الخطاب القرآني، عدم التعارض الحقيقي بين العقل و الشرع:، توزيع الادوار بين العقل والنقل
- (2)** أهم آليات الأشاعرة المعرفية في فهم وتحليل الخطاب القرآني هي: 1- الاثبات بلا تكييف، او تشبيهه 2- التفويض 3- تأويل ظاهر بعض الآيات.

المصادر

- (1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، (1399هـ) معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر.
- (2) ابن فورك، (1985م) مشكل الحديث وبيانه، عالم الكتب، بيروت.
- (3) ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري (1375هـ)، لسان العرب، دار الصادر، دار بيروت.
- (4) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1952م)، استحسان الخوض في علم الكلام، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- (5) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1975م)، الإبانة عن أصول الديانة، تحقيق: د. فوقيه حسين محمود، الطبعة الأولى، دار الأنصار – القاهرة.
- (6) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (1955م)، اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تقديم د: حمودة غرابية مطبعة مصر.
- (7) الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، (2002م) رسالة أهل الثغر، تحقيق: عبد الله شاکر محمد الجنيد، مكتبة العلوم و الحكم، المدينة المنورة، السعودية، الطبعة الثانية.
- (8) الأمدي، سيف الدين (1404هـ)، الإحكام في اصول الأحكام، القاهرة، دار الفكر.
- (9) الباقلاني، أبو بكر ابن الطيب، (1963م)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق وتقديم: محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجي، مصر.
- (10) الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، (1975م) تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل، عني بتصحيحه ونشره: رتشرد مكارثي اليسوعي، طبع المكتبة الشرقية، بيروت.
- (11) البغدادي، عبد القاهر بن طاهر (1981م)، اصول الدين، ط3، (بيروت، دار الكتب العلمية).
- (12) التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، لفخر الدين محمد بن عمر التميمي الرازي الشافعي (2000م)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- (13) التهانوي، لمحمد علي بن علي بن القاضي محمد حامد الفاروقي (1996م) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، مكتبة لبنان، بيروت.
- (14) الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف، (1991م)، التعريفات، تحقيق عبد المنعم الحفني، دار الرشاد.
- (15) الجوهرى، إسماعيل بن حماد، (1987م) تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة.

- 16** الجويني، امام الحرمين، (1985م) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، تحقيق: محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، نشر مكتبة الخانجي، مصر.
- 17** الحيدري، سيد كمال (2012م)، منطق فهم القرآن – الأسس المنهجية للتفسير والتأويل في ضوء آية الكرسي، مؤسسة الإمام الجواد للفكر و الثقافة، قم، الطبعة الأولى.
- 18** الحيدري، (1426هـ)، سيد كمال المناهج المعرفة عند الاسلاميين، دار فرائد للطباعة و النشر، ايران- قم.
- 19** الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الشافعي (1354هـ)، اساس التقديس في علم الكلام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي مصر.
- 20** الرازي، فخر الدين محمد بن عمر التميمي الشافعي (1411هـ)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء، مكتبة دار التراث، القاهرة-مصر، الطبعة الأولى.
- 21** الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، (1303هـ) الاربعين في اصول الدين، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الركن ط 1
- 22** راغب اصفهاني، حسين بن محمد، (1412ق.) المفردات في غريب القرآن، تحقيق: داودي، صفوان عدنان، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى.
- 23** الزبيدي، محب الدين أبي الفيض، (1414هـ) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، دار الفكر ، بيروت، لبنان.
- 24** الشهرستاني ، عبد الكريم (1980 م)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
- 25** الشهرستاني، أبي الفتح محمد بن عبد الكريم (بدون تا.)، نهاية الإقدام في علم الكلام، مكتبة المثنى، بغداد.
- 26** صبحي، احمد محمود (1978م)، في علم الكلام (دراسة فلسفية لأراء الفرق الإسلامية في أصول الدين)، طبعة جامعة الإسكندرية.
- 27** الصدر، محمد باقر، (1421هـ) المعالم الجديدة للأصول، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة للمؤتمر العالمي للشهيد الصدر، مرطز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، الطبعة الأولى.
- 28** الطريحي، فخر الدين، (1408 هـ. ق.)، مجمع البحرين، تحقيق: أحمد الحسيني، بيروت، مكتب الثقافة الإسلامية، ط2.
- 29** عبد الرحمن، بدوي (1977 م)، مناهج البحث العلمي، وكالت المطبوعات ، الكويت الطبعة الثالثة.
- 30** الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي (2008م)، الاقتصاد في الاعتقاد ، تحقيق : انس محمد عدنان الشرفاوي ، دار المنهاج ، بيروت ، لبنان.

- (31)** الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي (1964م)، ميزان العمل، تحقيق: الدكتور سليمان دنيا، دار المعارف، مصر، الطبعة الأولى.
- (32)** الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي (1416 هـ)، إجماع العوام عن علم الكلام، ضمن «مجموعة رسائل الإمام الغزالي»، دار الفكر - بيروت، ط1.
- (33)** الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الطوسي (1988م)، المنقذ من الضلال، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى.
- (34)** الغزالي، محمد بن محمد (أبو حامد غزالي) (1983م) فيصل التفرقة بين الإسلام و الزندقة، دار النشر المغربية، المغرب.
- (35)** الفضلي، عبد الهادي (1992م)، أصول البحث، مؤسسة دار المؤرخ العربي، بيروت لبنان، الطبعة الأولى.
- (36)** الفيروزآبادي، أبو الطاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الصديقي الشيرازي (1987 م)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب التراث مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية.
- (37)** المظفر، محمد رضا (2006م)، المنطق، دار التعارف للمطبوعات، حارة حريك، بيروت لبنان.
- (38)** موسى، جلال محمد عبد الحميد (1982م)، نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني، بيروت.